

المجتمع المدني العالمي وتأثيره على رسم السياسات العامة المحلية

Global civil society and its impact on local public policy-making



د/ رافيق بن مرسل

جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

r.benmorsli@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/22

تاريخ الارسال: 2024 /11/06

ملخص:

إن المجتمع المدني لم يبق رهينة مرحلة تاريخية معينة وتطور بفعل التراكمات التواصلية للعالم الغربي أساسا وارتباطه بالتطورات الاقتصادية والسياسية، فلم تبق تلك العلاقة بين الفرد والمواطن، والمجتمع والسلطة، بل أصبح يعبر عن مفهوم أوسع وأشمل يجتاح الحدود الوطنية، والإقليمية إلى حركة عالمية كونية ذات أخلاق تمثل أرضية متفق عليها، تتبناها منظمات وتشجعها أخرى، تنعكس هذه القيم الكونية التي تجسد بمصطلح المجتمع المدني العالمي على المجتمعات المحلية المدنية المختلفة وتوافقها مع العكس وتأثيرها الفعلي على السياسة العامة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني العالمي، السياسة العامة، المتغيرات البيئية، فواعل المجتمع المدني

العالمي، مؤشرات المجتمع المدني العالمي.

تصنيف جال Z0

Abstract

Civil society did not remain a hostage to a specific historical stage and developed mainly as a result of the communicative accumulations of the Western world and its connection with economic and political developments. This relationship did not remain between the individual and the citizen, society and authority, but rather it became an expression of a broader and more comprehensive concept that sweeps across national and regional borders into a global, universal movement with morals. It represents an agreed upon platform, adopted by organizations and encouraged by others. These universal values embodied in the term global civil society are reflected in the various local civil societies and their compatibility with the opposite and their actual impact on public policy.

key words: Global civil society, public policy, environmental variables, global civil society actors, global civil society indicators.

JEL classification: Z0

مقدمة:

يعرف المجتمع المدني العالمي بأنه تراكم أو تواصل المجتمعات المدنية الوطنية، أي أنه الناتج الكلي للمجتمعات المدنية في الأقطار المختلفة، ومن جهة أخرى هناك آراء أخرى ترى أن المجتمع المدني العالمي هو أكبر من مجموع المجتمعات المدنية القومية وأنه ظاهرة مختلفة في طبيعتها وفلسفتها وأنها ليست محض تفاعل و تواصل المجتمعات المدنية القومية.

أخذ مفهوم المجتمع المدني العالمي يزداد انتشارا في الألفية الأخيرة، والواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدتها العالم مؤخرا، كما ارتبط هذا التوسع في استعماله وشيوعه بمفاهيم أخرى مشابهة له، سواء من حيث المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقة التداخل التي بينها في الممارسات الفعلية، ومن بين تلك المفاهيم مفهوم السياسة العامة، ومن هذا المنطلق أصبح للمجتمع المدني العالمي دور بارز في متابعة وتفعيل السياسة العامة السائدة بالدولة.

إشكالية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من كون المجتمع المدني العالمي متغير محوري في كل ممارسة ديمقراطية فهذا القطاع يعد مهما في تكوين لبنة أساسية فعالة، في وضع السياسة العامة بشكل عام ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تطورت العلاقة التفاعلية بين المجتمع المدني العالمي والسياسة العامة المحلية للدول؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية المركزية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمجتمع المدني العالمي؟
- فيما تكمن علاقة المجتمع المدني العالمي برسم السياسة العامة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه التساؤلات ستقوم الدراسة بطرح فرضية مركزية والتي تتمثل في:

تشكل المتغيرات البيئية الحديثة تحديا أساسيا في تحديد طبيعة علاقة المجتمع المدني العالمي بالسياسة العامة للدول.

مبررات اختيار الموضوع.

انطلاقا من هذه التوطئة والتي تعالج موضوع المجتمع المدني العالمي والسياسة العامة، فإن الدافع من وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ) الأسباب الموضوعية:

تتعلق هذه الأسباب بطبيعة موضوع المجتمع المدني العالمي والأهمية المتزايدة لها، حيث أصبح الحديث دائرا حول المجتمع المدني العالمي، خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية، وتأثيرها على الدول من ناحية سياساتها العامة.

ب) الأسباب الذاتية:

تتمثل أساساً في الاطلاع المعمق على موضوع المجتمع المدني العالمي، ودوره في السياسة العامة، ومحاولة معالجة الدور الحقيقي للمنظمات غير الحكومية في التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمعات المحلية.

المقاربة المنهجية:

يعد منهج الدراسة بمثابة الطريق المؤدي إلى كشف الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيم على سير العقل، وتحديد عملياته حتى يصل الباحث إلى نتيجة، أما المناهج المستعملة في هذه الدراسة هي:

المنهج الوظيفي: من خلال التركيز على وظيفة المجتمع المدني العالمي، وذلك بتقييم دوره في السياسية العامة وعلاقة بالدولة والمحيط الداخلي والخارجي.

المنهج الوصفي: يستعمل هذا المنهج في عرض وصفي لظاهرة اجتماعية، الذي يهتم الباحث بدراساتها حتى يتيسر له فهمها وإدراكها. (شلي، 1979)، وهو ما تحاول الدراسة التطرق إليه من خلال وصف متغيري الدراسة سواء المجتمع المدني العالمي أو السياسة العامة، وإبراز طبيعة العلاقة بينهما.

أهداف الدراسة:

في كل دراسة علمية يتم تحديد مجموعة من الأهداف، حيث تتمثل أهداف دراستنا في:

- ✓ الكشف عن العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والسياسة العامة وطبيعة التأثير والتأثر بينهما.
- ✓ إثراء المجال المعرفي لموضوع المجتمع المدني العالمي والسياسة العامة من خلال الإطار المفاهيمي.
- ✓ تحديد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني العالمي في رسم السياسة العامة.

تقسيمات الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع تقترح الدراسة محورين أساسيين: فبعد المقدمة ورد الفصل الأول تحت عنوان المضامين المختلفة للمجتمع المدني العالمي، من خلاله سنتطرق لمقاربة مفاهيمية له شاملة المفهوم، التطور، المبادئ والأهداف التي يعمل المجتمع المدني العالمي على تحقيقها، إما الفصل الثاني من الدراسة والمعنون بجذلية تطور العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والسياسة العامة فسنحاول من خلاله التركيز على المتغيرات التي أدت إلى بروز دور منظمات المجتمع المدني العالمي وكذلك طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والسياسة العامة، لتكون الخاتمة حوصلة لأهم الأفكار الواردة في المضمون مع تقديم نتائج و توصيات.

1. المضامين المختلفة للمجتمع المدني العالمي.

يعتبر مفهوم المجتمع المدني العالمي من المفاهيم الحديثة التي حاولت بعض المقاربات والدراسات التركيز عليها رغم ندرتها.

2.1 تعريف المجتمع المدني العالمي:

- تنوعت التعاريف انطلاقاً من الخلفيات والمرجعيات الفكرية والنظرية، ولكننا نستطيع أن نفرز أبرز معالم المجتمع المدني العالمي انطلاقاً من الركائز التالية:
- يشكل المجتمع المدني العالمي حقلاً للأنشطة المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل: السلام، العدالة، والتنمية، البيئة وحقوق الإنسان. (Kean, 2003)
 - من حيث الفواعل في المجتمع المدني العالمي، يمكن القول أنهم أولئك الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويمثلون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنظمات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلاً عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمربط بتلك التجمعات. (Jan Aart Scholte, 1999)
 - كما يمكن النظر إليه أيضاً باعتباره ذلك النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسؤولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط والقوة والامتياز. إذ تم تصوير المجتمع المدني العالمي على هيئة البناء الاجتماعي الكامنة في ديناميكيات العولمة أو الوافدين الأجانب، حيث أصبح مرجعية اجتماعية مشتقة من التصورات المعرفية المكتسبة من خلال جمع المعلومات من وسائل الإعلام وغيرها من مصادر البيانات.
 - وكمفهوم نظري فإن المجتمع المدني العالمي استراتيجياً يتكيف مع الهدف السياسي بشكل تعابير متنوعة من الوعي المعرفي حول بيئة اجتماعية ذات امتداد عالمي. (Santos, 2006)

3.1 التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني العالمي:

- بداية لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني العالمي برز مثله مثل تعبير المجتمع المدني ذاته في سياق طائفة من الأوضاع على الصعيدين السياسي والفكري، يمكن الإشارة إلى أهمها: (زيدان، 2005)
- أ. التحولات التي شهدتها العالم أثناء انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، وما رافقه من تداعيات أهمها انهيار القطبية الثنائية، وقد أدت الأوضاع الجديدة إلى تنامي الدعوات من مواقع فكرية مختلفة بضرورة طرح تصورات وطرق جديدة لعلاج مشكلة العالم الجديد وتطوير بنيته.
 - ب. أن ما يميز المفهوم في صورته الجديدة هو ارتباطها بالعولمة وإصرار جل المفكرين على وضع فكرة العالمية كفكرة محورية لا يمكن الاستغناء عنها وتزامناً مع ظهور نوع جديد من الحركات الاجتماعية تستخدم التقنيات الجديدة.
- وبسبب اختلاف المرجعيات النظرية والتاريخية فإن النظرة إلى المجتمع المدني العالمي تختلف كذلك، ويمكن أن نلاحظ وجود مقاربات مختلفة:

أ. المقاربة الليبرالية: "ماري كالدور" Mary Henrietta Kaldor:

تتعامل هذه المقاربة مع المجتمع المدني العالمي من منظور ليبرالي وتعددي مما يشير إلى وجود مجموعة متنوعة من الفاعلين على الساحة العالمية. فالدولة ليست الفاعل الوحيد ولا تمثل الوحدة الأساسية للتحليل، بل هناك فاعلون آخرون من غير الدول يمكنهم التأثير في تفاعلات السياسة العالمية.

ب. المقاربة الواقعية "ليجيدون باكر":

تعتبر هذه المقاربة أن ظهور المجتمع المدني العالمي هو نتيجة للتغيرات التي يمر بها نظام الدول القومية، وليس مؤشراً على انهياره أو تآكله. كما تشدد على أن الدولة ستبقى الوحدة الأساسية والمستوى الرئيسي في دراسة تفاعلات العلاقات الدولية.

ج. المقاربة البنائية "ايدواركومور":

تولي هذه النصوص اهتماماً أكبر للقيم والأفكار والأبعاد الثقافية، حيث تركز على أنماط الحياة ودور المجتمع المدني العالمي في التعبير عنها عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والاتصال.

4.1 مكونات المجتمع المدني العالمي:

أ. المنظمات الدولية غير الحكومية:

أصبحت المنظمات غير الحكومية تشكل قوة خاصة على الصعيد الدولي وتحتل موقعا مؤثرا في السياسات والقضايا الدولية، حيث أن لها فعالية على مستوى المجتمع المدني الدولي، باعتباره المجال الدولي الحر الذي يضم جميع الفعاليات المستقلة عن سلطة الحكومات أو المنظمات الدولية الحكومية والمهتمة بالقضايا والسياسات الدولية المختلفة.

- عرفها الأستاذ "مارسال مارل": بأنها كل تجمع أو رابطة تتشكل بين أشخاص ينتمون لدول مختلفة وعلى نحو قابل للاستمرار بغرض تحقيق أهداف معينة، ليس من بينها هدف تحقيق الربح، وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمات غير الحكومية بأنها: منظمات تطوعية تعمل مع آخرين وكثيرا ما تعمل مع آخرين، وكثيرا ما تعمل لمصلحة آخرين وتنصب أعمالها وأنشطتها على قضايا الناس خارج نطاق موظفين وعضويتها. (السعدي، 2012)

- المنظمات غير الحكومية كيان اجتماعي هادف ينشأ من قبل فرد أو أفراد لتحقيق غاية معينة، وهذا الكيان الاجتماعي في تفاعل مستمر مع محيطه ومجتمعه ولعل هذا ما يميز منظمات القطاع غير الحكومي عن غيرها، إذ أنها توجد أساسا لتحقيق أهداف تنشأ وترتبط بذلك المحيط. (السعدي، 2012، صفحة 15)

ب. الندوات والملتقيات العالمية:

أشار تقرير المجتمع المدني عام 2002 إلى أن أهم تكوينات المجتمع المدني العالمي بعد المنظمات غير الحكومية هي الندوات والملتقيات العالمية بشكل عام، خاصة التي ترتبط بترويج المفاهيم العالمية للمجتمع المدني القائم على التسامح والتضامن والحرية والتنوع، وينطلق إدماج هذه المؤتمرات والندوات ضمن

المجتمع المدني العالمي لكونها تشكل أكثر من منظمة غير حكومية في نفاذ نقاشها ومشاركة الدول والحكومات المتعددة في أشغالها والتزامها بالتوصيات والقرارات التي تتخذ وتعين اللجان المتعددة للسهر على العمل بالتوصيات والقرارات التي توصل إليها، بالإضافة إلى الإسناد الدائم لمؤسسات المجتمع المدني السهر على متابعة تطبيق التوصيات المتفق عليها من خلال عقد المؤتمرات المطالبة بإشراك المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ القرارات. وإسناد ترتيبات عقد هذه المؤتمرات لهيئات غير حكومية التي تشارك في المشاورات الواسعة تحضير للمؤتمرات بل وتنشأ وسائل للدعاية وتسند إليها وسائل التنظيم مثلا. (Leaster M ، 2000، Salamon and others)

ج. المجتمعات المدنية المحلية:

إن الدعامة الأساسية التي تشكل المجتمع المدني العالمي بمبادئه وخصائصه وأهدافه هي مؤسسات المجتمع المدني التي تقع في إطار الدولة الواحدة محليا من تنظيمات أهلية أو اقتصادية أو اجتماعية. المميزات التي تجعل المجتمع المدني المحلي مكونا من مكونات المجتمع المدني العالمي هي بالخصوص عدم الخروج من المبادئ العامة التي يبني عليها هذا التنظيم الواسع الكوني العالمي بل يساعد في نشرها وترسيخها في المجتمعات وإقناع وإلزام الدول والمجتمعات بها.

5.1 مبادئ المجتمع المدني العالمي:

يمكن إجمال أهم مبادئ المجتمع المدني العالمي حسب ما توصلت إليه التطورات الحاصلة لهذا المفهوم في مجموعة مبادئ أهمها: (الطيب، 2010)

- الحرية: فالحرية كمبدأ يعني أن المجتمع المدني غير مرتبط بأي عامل آخر سواء كان سياسيا اجتماعيا، اقتصاديا، أيديولوجيا أو دينيا، فهو مرتبط بطبيعة أفراد المجتمع المدني وتعاملهم مع بعضهم البعض من جهة، ومع البيئة المتعلقة بنشاطهم من جهة أخرى. والحرية كمبدأ للمجتمع المدني العالمي تبدأ من مفهوم الفرد، حرية حاجاته وفكره الخاص، ولا تستهلك كل ذلك وإنما تجعل حيزا عاما للاتفاق مع اعتبار حرية الأفراد هي منطلق الحرية العالمية. مع انتشار ثقافة التسامح والتضامن والاعتبار والاعتماد المتبادل.
- التضامن: يتشكل هذا المفهوم بفعل توفر الحرية التي تكفل مصالح كل طرف في المجتمع المدني العالمي وحتى كل فرد مكون لذلك الفرع من المجتمع المدني.
- التنوع: المجتمع المدني العالمي هو مجموع مؤسسات محلية وعبر وطنية، الأمر الذي يجعل تنوعا في الهويات المتعددة التي منبعها الاختلافات المحلية والفردية، هذه الهويات المتعددة ستضمن عضويات في المجتمعات الجغرافية والوظيفية التي لا تتضمن ممارسات الهيمنة. إن هذا التعدد والتنوع يشيع عائقا لتوافق الأفراد والمجموعات لكن بالعكس فإن التنوع يؤدي إلى تعدد الأفكار وتناولها من جوانب كثيرة، فهي منطلق الاختلافات السائدة ودور هذه الاختلافات في تطوير ذهنيات الفرد.
- الديمقراطية: يؤكد المجتمع المدني العالمي على مفهوم الديمقراطية ضمن مبادئه، فهي تغطية النشاطات المتلاحمة التي يبذلها للوصول إليها من مشاركة شعبية في صنع وتنفيذ القرارات والتمتع بالحرية العامة،

لذلك فإن هدف نشاطات المجتمع المدني العالمي هو الوصول إلى الحكم الديمقراطي أو الديمقراطية والدعوة إليها وذلك بفتح باب المشاركة التي تعد أهم المبادئ التي تنادي بها الديمقراطية.

6.1 خصائص المجتمع المدني العالمي:

إن مجمل الخصائص التي يتحلى بها المجتمع المدني العالمي لا تختلف عن مجموع الدراسات والمحاولات التي قدمت لمفهوم المجتمع المدني المعاصر، وإنما التأكيد على عنصر العالمية وربطها بباقي المفاهيم التي تشكل مبادئ فعالة للمجتمع المدني، وفيما يلي أهم خصائص المجتمع المدني العالمي: (شحادة، 2015)

- **التنظيم:** لا بد أن يتحلى المجتمع المدني العالمي بالطابع القانوني النظامي وذلك في شكل مؤسسة رسمية ذات قانون داخلي وأهداف محددة. ما يصنع صيغة رسمية على أعمال واجتماعات أفراد هذه المؤسسة.
- **الطابع الخاص:** وذلك بعدم تبعيتها للدولة أو تمثيلها لدور أو شكل من مؤسسات الدولة مما يشكل استقلالية تامة عن توجهات الحكومة.
- **عدم الربحية:** فلا تهدف إلى الربحية مثل المؤسسات الاقتصادية، وإنما تحدد أهدافا مشتركة لا تتعلق بالجانب التجاري، وهذا لا يمنع من استخدام طرق ربحية لخدمة أهداف غير ربحية في النهاية.
- **الإدارة –التسيير الذاتي:** إذ يجب عليها أن توفر آليات لإدارة شؤونها بشكل يضمن مشاركة أفرادها في أعمالها، وبروز قراراتها من توافقيهم.
- **الطوعية:** فالانضمام لمؤسسات المجتمع المدني لا يكون بالإكراه، إلى جانب حق الانسحاب، وإلا أصبحت تناقض مبادئ الحرية والعمل الحر.
- **الديمقراطية الداخلية:** فلا بد من صياغة القرارات بشكل ديمقراطي يضمن مشاركة كامل العناصر وضمان طرح المشاغل التي تعني طبيعة المنظمة وأفرادها، لا استغلال التنظيم لأغراض شخصية وذاتية.
- **التنسيق:** يعني إقامة شبكات بين المجتمع المدني العالمي، بالمنظمات غير الحكومية عن طريق الأهداف المشتركة، التي تهتم هذه المؤسسة على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي على حد سواء، كحقوق الإنسان موضوعا للنقاش والتكتل أو التحالف.

7.1 أهداف المجتمع المدني العالمي:

من خلال محاولات حصر أهداف المجتمع المدني المعاصر بمفهومه العالمي، نجد أنه مرتبط بتريخ عدة قيم مثل الديمقراطية كنظام أصلح للحكم، وثقافة عالمية مشتركة أساسها المصالح المتبادلة بشكل عام، وللتفصيل فإن أهم الأهداف هي: (شحادة، 2015، الصفحات 22-26)

- تطوير مشاركة المواطن في الرقابة اليومية على أعمال الحكومة وشؤونها، حيث يقول جيفرسون: لكل مواطن حق المشاركة في شؤون الحكومة، ليس فقط الانتخابات ليوم واحد في السنة بل كل يوم.
- نشر قيم المحبة والتسامح والفعل المشترك وتقديم خدمات النفع العام.

- تنظيم وتفعيل المشاركة الشعبية في صنع وتنفيذ السياسات.
- نشر ثقافة المبادرة الذاتية، بناء المؤسسات والإعلاء من شأن المواطن.
- إرغام الأنظمة والحكومات على إقامة علاقات ودية مشتركة بعيدا عن الأهداف السياسية والتوترات.
- حث الأنظمة على الانفتاح بإشراك المجتمع المدني والاعتماد عليه في نظام ديمقراطي، يعتمد على مشاركة أفراد ومؤسساته المدنية.
- إرساء نظرة المصالح المشتركة كمعيار للتفاعل بين الشعوب بدل التنافر والعنصرية، التي غالبا ما تتسبب في الحروب، والقطائع الدبلوماسية بين الدول.

بإرساء وتفعيل هذه الأهداف فيما بينها يمكن الوصول إلى مجتمع مدني عالمي أساسه الحرية التضامن، التسامح، الحكم الديمقراطي والتفاعل بين المجتمعات المدنية على أساس الحوار المشترك المنتج للتضامن والتعاون.

2. جدلية تطور العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والسياسة العامة.

لم يكن الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني العالمي مجرد صدفة، بل جاء في إطار سياق عالمي مرتبط بالتحويلات التي شهدتها عملية صنع القرار والسياسات العامة، هذه التحويلات كانت نتيجة للتغيرات الشاملة والعميقة والسريعة التي طرأت على المجتمع المدني العالمي بقيادة المجتمعات المتقدمة. فقد أدت الحاجة إلى التغيير وظهور مطالب اجتماعية جديدة إلى جعل إعادة صياغة النظام الاقتصادي والسياسي كأحد الأولويات الكبرى في مختلف دول العالم. وبناءً على ذلك اعتمدت العديد من الدول فلسفة جديدة في إدارة الشأن العام حيث تم منح البعد المحلي مكانة أساسية. فقد فرضت الأزمات الاقتصادية العالمية المختلفة وتداعياتها الاجتماعية الانتقال من نظام حكم مركزي تهيمن عليه الدولة إلى نظام حكم محلي تشارك فيه مؤسسات المجتمع المدني العالمي في عملية صنع القرار وصياغة السياسات العامة.

2.2 المتغيرات التي أدت إلى بروز دور منظمات المجتمع المدني العالمي.

لقد تصاعد الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني العالمي على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية، حيث أصبحت ظاهرة سياسة، اجتماعية وثقافية، وفي هذا السياق يمكننا تحديد أهم العوامل التي أدت إلى تصاعد دور المجتمع المدني العالمي وهي كما يلي:

- التحويلات الدولية الجديدة:

بدأت منظمات المجتمع المدني العالمي في التحول من نمط تقديم الخدمات الاجتماعية وسد فراغ الحكومة، إلى لعب دور تنموي أكبر يتمثل في صناعة السياسة العامة والخاصة وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

كانت العديد من الهيئات تقف ضد محاولة أي دور أو شراكة من المنظمات الأهلية، على سبيل المثال صندوق النقد الدولي والذي أبدى لفترة طويلة موقفا رافضا لأي دور للمنظمات غير الحكومية، على اعتبار أن القضايا التي يتناولها تتطلب قدرا من السرية، اضطر إلى أن يغير من موقفه المتعنت ووضح ذلك في مقابلة مجلس مديري الصندوق مع العديد من المنظمات غير الحكومية لمناقشة مقترحاتهم بغية زيادة شفافية الصندوق. وعلى الصعيد المقابل كانت هناك ضغوط موجهة من منظمات غير حكومية كبيرة، على بعض المؤسسات المالية الدولية لتعديل أجندتها ومنهجيتها في العمل مع البلدان النامية. (الصادقي، 2008) فعلى سبيل المثال كان البنك الدولي يساهم في إقامة العديد من البرامج الصناعية التي تضر بالسكان الأصليين والبيئة في بعض البلدان، وتحت ضغوط هذه المنظمات غير الحكومية، امتنع البنك الدولي عن تمويل مثل هذه المشروعات في بلدان مثل الهند وماليزيا وغيرها. بل بدأ يتعامل مع منظمات غير حكومية مثل أوكسفام OXFAM - الاتحاد الدولي للمنظمات الخيرية - ، إلى أن أصبحت المشاركة المدنية الآن جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية البنك الدولي، ويتخذ البنك حاليا خطوات مدروسة لاشتراك مجموعة أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا من المنظمات والدوائر المعنية في المجتمع المدني على الأصعدة العالمية، الوطنية والمحلية. (الصادقي، 2008، صفحة 35)

- الأمم المتحدة:

لعبت الأمم المتحدة دورا أساسيا في تصعيد أهمية المجتمع المدني العالمي والذي يتمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينات، فقد شهد هذا العقد العديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية العالمية المستدامة مثل: مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إسطنبول عام 1996، وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركز بالأساس حول تنمية عالمية مستدامة، كما أشار على مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني العالمي وبذلك استقر وجود الخطاب العالمي أن هناك طرفين مسؤولين عن التنمية هما: الحكومات والمنظمات غير الحكومية. (الصادقي، 2008، صفحة 36)

- العولمة:

أبرزت العولمة تطورات أدت إلى التمييز بين مستويات المجتمع المدني على صعيد وطني وعالمي بتجلياتها وتحدياتها من خلال الثورة الهائلة في الاتصالات والتي أدت إلى كسر احتكار الدولة للمعلومات وإلى فتح أكثر مناطق العالم عزلة أمام شبكات الاتصال العالمية، مما فتح المجال أمام البشر أن يتحاوروا معا وينظموا أنفسهم. كما أصبح من المسلم به قيام الكثير من منظمات المجتمع المدني خاصة المندمجة في شبكات عالمية في توظيف المجتمع المدني العالمي للضغط على الحكومات خاصة في قضايا الحريات وحقوق الإنسان. (سمير أمين وآخرون، 2004)

- ظهور دولة الرفاه الاجتماعي:

إن مجرد وجود جهاز خدمات رفاه في دولة معينة يكفي لتعريفها كدولة رفاه. فهذه الأخيرة هي ظاهرة سياسية واقتصادية حديثة العهد نسبياً، فقد كان أول من استعمل مصطلح دولة الرفاه المستشار الألماني "فرانتزفون بابن" عام 1932 في مهاجمة التشريع الاجتماعي الشامل لجمهورية فايمر. فالتجهت دول الغرب الرأسمالي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 وتحت تأثير نظرية كينز الاقتصادية. إلى الدعوة لتدخل الدولة في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي من أزمتته، وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهية الاجتماعية، إذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الاجتماعية للشعب وقد استمر هذا الوضع طيلة فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وفي بداية التسعينات حيث بدأت أزمة النظام الرأسمالي والتي عرفت بأزمة دولة الرفاه، وتجلت في ضعف الأداء الاقتصادي للدول الصناعية. في ذلك الوقت برز تيار فكري محافظ ينسب هذا الوضع إلى التوسع في دور الدولة في الحياة الاقتصادية حيث بدأ يتردد الحديث على ضرورة تحقيق التوازن المالي والنقدي على مستوى الاقتصاد الكلي وأيضاً الإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق وخلق المناخ الاستثماري المناسب، سواء من المستثمر الوطني أو الأجنبي، وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن تأخذ منذ الثمانينات وبوجه خاص في التسعينات وبهذا التوجه الجدي تحول تقليص دور الدولة في الاقتصاد والحد من الإنفاق العام على الحياة الاجتماعية. (طويل، 2015)

تم إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية لذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي، والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين وقد برز في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل التمكين، المشاركة الشعبية والتنمية المستدامة، كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد صياغتها وتنفيذها على العديد من الفاعلين مثل المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ليرتبط المجتمع المدني العالمي كإطار لهذه التنمية البديلة. (العتيبي، 2009)

عموماً يمكن القول أنّ تبلور دور المجتمع المدني العالمي كفاعل رئيسي ارتبط بالسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا في الثمانينيات، هذه الليبرالية التي مثلت تغييراً أساسياً في التنظيم حول دور الدولة في التنمية، وقد ساهم في صياغة مبادئ المؤسسات المالية الدولية، حينما أكدت على دور المجتمع المدني العالمي في تحقيق الديمقراطية والتنمية معاً، في هذا الإطار بدأت حركة تشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني العالمي على تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين.

3.2 العلاقة التفاعلية للمجتمع المدني العالمي بالسياسة العامة.

لعب المجتمع المدني العالمي دور مؤثر في تغيير الواقع الاجتماعي والمساهمة في صنع السياسة العامة وتكمن هذه العلاقة في:

مع انتشار المد الديمقراطي وذيوع مصطلح المجتمع المدني عموماً والمجتمع المدني العالمي خصوصاً أصبحت مناقشة علاقة المجتمع المدني العالمي بالدولة ضرورة حتمية وبالتالي هل علاقة المجتمع المدني العالمي بالدولة علاقة مواجهة أو علاقة تكامل أو انسجام.

يتحدد شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني العالمي من فكرة أسبقية الدولة من حيث الوجود الأمر الذي يمنح الفضل في نشأة المجتمع المدني لكن هل تكفي فكرة الأسبقية لتكون العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تحكم تخلق من خلالها الدولة المجتمع المدني وتتحكم فيه.

لكن هناك أكثر من سيناريو فيما أن تكون هذه العلاقة تعاونية تستند على الاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار وفي هذه الحالة من المتوقع أن تقوم علاقة شراكة ناجحة وفعالة بين الدولة والمجتمع المدني خاصة في عملية صنع السياسة العامة، وعلى النقيض يأتي السيناريو الثاني إذ يشوب العلاقة صراع وأي مكسب يحققه أي طرف على حساب الآخر، وهنا من الصعب الحديث عن شراكة بين الطرفين، وعموماً فإن الدولة إما أن تكون مساعدة أو معوقة لمنظمات المجتمع المدني العالمي.

تتأثر علاقة المجتمع المدني العالمي بالدولة وتختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة النظام معروفة وثابتة كأن يكون النظام ديمقراطياً، تسلطياً أو شمولياً أما عندما يكون في مرحلة تحول كالتحول نحو الديمقراطية فإن معرفة علاقة المجتمع المدني العالمي بالدولة تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني العالمي مع الجهات الرسمية وداخل هذا النظام. (مباركية، 2001)

وبالتالي فإن مدى تطور المجتمع المدني العالمي يرتبط بمدى تطور سياسات وتشريعات الدولة في مواجهة المجتمع المدني العالمي، ومدى توافر مرجعية قانونية مقبولة ودور الدولة في تسهيل أو إعاقه الثقافة المدنية. فالمؤسسة تعتبر الحجر الأساسي في بناء المجتمع المدني العالمي، الذي يلعب دوراً فعالاً ويساهم في التأثير على صنع التغير الاجتماعي والسياسي بشكل يسعى إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز روح العمل الجماعي، مع التركيز على تطوير القدرات وتبادل الخبرات في مجال الدفاع عن المصلحة العامة. كما يهدف إلى وضع ضوابط على سلطة الحكومة، مما يساهم في تحسين إدارة الحكم من خلال تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، بالإضافة إلى ذلك يمكن لهذا الدور أن يساهم في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق والتوفيق بين المصالح وتقديم الخدمات الاجتماعية.. (العتيبي، 2009)

إن المجتمع المدني العالمي والدولة ليسا مفهومين متعارضين، بل هما مفهومان متكاملان ومتلازمان. فلا يمكن أن يتطور المجتمع المدني العالمي دون وجود دولة قادرة وعادلة، كما أن الدولة لا يمكن أن تكون فعالة من دون دعم المجتمع. (مهناء، د.س.ن)

المشاركة في صياغة السياسة العامة تحتاج إلى طرفين، الطرف الأول هو الحكومة لأنها صاحبة القرار والجهة القائمة على ضمان تنفيذ القرارات بصورة سليمة، والطرف الثاني هو المجتمع المدني فالمجتمع المدني يمثل جزءاً كبيراً من المجتمع، وهو الجزء الذي يحفز النمو الاقتصادي وينتج السلع والخدمات ويوفر فرص العمل المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وبالتالي لا بد أن يكون صوت منظمات المجتمع المدني العالمي

مسموعا في علمية صنع السياسات، تتميز المؤسسات التي تلعب دورًا في عملية صنع السياسات العامة في الدولة بتنوعها الكبير، مما يجعل من الصعب حصرها أو تصنيفها بدقة، يعود هذا التعقيد إلى اختلاف الأنظمة السياسية والفلسفات التي تتبناها كل دولة في إدارة شؤونها العامة، مما يؤثر على المنهجيات والآليات المستخدمة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة، ومع ذلك يمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى فواعل رسمية وأخرى غير رسمية، إن الأدوار والوظائف الأساسية التي تقوم بها الفواعل الرسمية في مراحل صناعة السياسات العامة لا تستثني وجود منظمات ومؤسسات غير رسمية تساهم أيضًا في هذه العملية، مما يجعل السياسات العامة نتاجًا للتفاعل بين هذه الفواعل، هذا التفاعل هو ما يمنح السياسات العامة طابعًا عمليًا، بحيث لا تظل مجرد إجراءات سياسية. (صالح زباني وحجيج أمال، 2010)

تقوم عملية صنع السياسة العامة على أساس الجمع بين المعلومات المتجمعة من عدة أطراف فاعلة في هذه العملية، ولا شك أن تمكين المجتمع المدني العالمي من المشاركة فيها سيمكنه من اكتساب القوة حتى لا يبقى مجرد تشكيلات اجتماعية سلبية، فحركة المعلومات والمعطيات المتاحة لمنظمات المجتمع المدني العالمي تساعد صناع السياسة العامة. كما أن اطلاع المجتمع المدني العالمي على طبيعة السياسات الحكومية وميزانياتها يمكن أن تزيد في دوره في صناعتها إضافة إلى مشاركته في تقسيم مدى فعالية السياسات المنتهجة وتشجيع الأفراد على المطالبة بحقوقهم. ومن خلال ما تقدم يمكن أن تبرز عدة مؤشرات تستند عليها في دراسة العلاقة التفاعلية بين منظومة المجتمع المدني العالمي والسياسية العامة أهمها:

- **المؤشر الأول:** إن نمط الاتصال والتداخلات والتشابكات والتفاعلات والشراكة تساهم في بلورة السياسات، فالمجتمع المدني العالمي بإمكانه تنظيم وتفعيل المشاركة التي تقرر مصير الفئات ومواجهة السياسات التي تؤثر في مصير أفرادها، وما يقوم به من نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية والتأكيد على إرادات المواطنين والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمع على ألا يبقى حكرًا للنخب الحاكمة.
- **المؤشر الثاني:** يتمثل في إسهام منظمات المجتمع المدني العالمي في سد ثغرات الحكومة في بعض السياسات العامة، ولعل أبرزها السياسات الصحية، والتعليمية، والسياسات الاجتماعية، وأصبحت هذه المنظمات تقدم خدمات بنسبة عالية في إجمالي طالبي الخدمات من قبل منظمات المجتمع المدني العالمي.
- **المؤشر الثالث:** يعتبر التفاعل بين السياسة العامة ومنظمات المجتمع المدني العالمي، متعلق بمحاولة تحديد دور هذه المنظمات في تنفيذ السياسة العامة، وذلك انطلاقًا مما تقوم به أدوار في مجال متابعة ومراقبة السياسات والتدخل أو الضغط لتعديل مسارها ومن ثم فإن هذه المنظمات تكون فاعل جيد ومقبول للوصول إلى القواعد الشعبية من المواطنين ولتنفيذ سياسية معينة.
- **المؤشر الأخير:** يتعلق بدور المجتمع المدني العالمي في تقييم وتوجيه السياسات العامة من خلال ضمان مساءلة السلطات وشفافيتها، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية. يتجلى ذلك في حق المجتمع المدني في رفع دعاوى ضد أي اعتداء على أهدافه ومصالحه التي يسعى لتحقيقها أمام السلطة التنفيذية كما يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في توجيه عمل السلطتين التشريعية والقضائية، من خلال الإشارة إلى الانحرافات

في السياسات العامة المتبعة والتصدي للممارسات غير القانونية من أي جهة كانت، بالإضافة إلى محاولة كشف الثغرات في السياسات الحكومية. (الحمامي، د.س.ن)

من خلال ما سبق، يتضح أن منظمات المجتمع المدني العالمي أصبحت مرتكزا أساسيا في عملية التنمية والتحديث، كما أنها تعتبر عنصرا مهما في المشاركة في صنع القرارات ورسم السياسة العامة وذلك من خلال ما تطرحه من مبادرات وحلول، وما تقوم به من ادوار في مجال متابعة ومراقبة وتقييم السياسة العامة والتدخل والضغط لتعديل مسارها وتغيير إستراتيجية عملها.

4.2 سبل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العالمي في رسم السياسة العامة.

من أجل تفعيل دور المجتمع المدني العالمي في التأثير في السياسة العامة، والتغلب على الصعوبات التي تواجهها، يتطلب ذلك مجموعة من القواعد والقوانين التي يجب توفرها وهي:

1) توفير إطار قانوني يوفر الحماية لمؤسسات المجتمع المدني العالمي ويسمح لها بالتعبير عن آرائها وتوجهاتها بطرق سلمية ومنظمة، خاصة وأن القوانين والتشريعات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني العالمي قليلة مقارنة بالدور الذي تسعى للقيام به، لذا فتوفر إطار قانوني ملائم بشكل يضمن الشراكة الكاملة والمشاركة الحقيقية في صنع السياسات العامة ضروري حتى يتم العمل بكيفية أفضل من أجل تعزيز مفهوم المواطنة وتوسيع نطاق الديمقراطية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال النقاط التالية:

أ. إعداد مشاريع قوانين تخول لمؤسسات المجتمع المدني العالمي حق الادعاء في حالة التعدي على الملكية العامة والممتلكات الوطنية.

ب. إعداد مشاريع قوانين لإنشاء لجان برلمانية قطاعية خاصة بالشباب، المرأة، الطفولة، التنمية الصحية والبيئة.

ج. العمل على تعزيز وعي منظمات المجتمع المدني العالمي للقضايا المطروحة وتطوير الإمكانيات الذاتية والموضوعية لطرح البدائل كمشاريع القوانين.

د. الاهتمام أكثر من قبل ممثلي مؤسسات المجتمع المدني العالمي في متابعة إعداد الميزانية ومراقبتها وتنفيذها. (مهنا، د.س.ن، صفحة 09)

2) تشكيل ضغط على الحكومة يجعلها أكثر عرضة للمسائلة بشأن القضايا المتعلقة بالسلطة والنزاهة والشفافية والمشاركة، وذلك لضمان الحريات العامة وتأمين المحاسبة السياسية وشروط الفصل بين السلطات، يتعين على ممثلي المجتمع المدني العالمي العمل على إقناع السلطة بأهمية حضورهم المستمر في المجالس البرلمانية للاطلاع على المناقشات والقرارات المتخذة، وممارسة مختلف أشكال الضغط لإصدار قرارات توضح دورهم في صياغة السياسة العامة.

3) أهمية تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني العالمي والدولة لضمان الاستقلالية، والتي تتضمن المستويات التالية:

أ. استقلالية الرؤية والأهداف بما يتماشى مع المصالح والأولويات والاحتياجات، بما يتوافق مع السياسة الوطنية.

ب. الاستقلالية الإدارية والتنظيمية بما في ذلك آليات صنع القرار وتداول السلطة. وهذا يضمن لمنظمات المجتمع المدني وجودها في مؤسسات الدولة، من خلال التزام هذه المؤسسات بمبدأ الحياد تجاه الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات، واستخدامها لوسائل الإعلام المختلفة للتعبير عن مشاريعها وآرائها ومواقفها بشأن القضايا المتعلقة ببناء الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يجب إشراكها في اتخاذ القرارات بدلاً من الاقتصار على الاستشارات الشكلية، والتحقق من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، مع التركيز على مراقبتها ضمن الحدود التي يسمح بها القانون، بما يضمن سير النظام العام بشكل جيد. (مهن، د.س.ن)

تعزيز دور المواطن في الحياة السياسية ومشاركته يتطلب نشر وتعميق قيم الديمقراطية والمشاركة الفعالة، بدءاً من تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء وضمان المساواة أمام القانون. كما يجب تعزيز حرية العمل السياسي والفكري، وتشجيع التعددية السياسية، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني العالمية بممارسة حرية التنظيم والإبداع والتطوير.

3. الخاتمة

يعتبر المجتمع المدني العالمي من أهم الحركات العالمية المعاصرة، التي تعبر عن آخر تطور للمجتمع المدني بالمنظور الغربي الذي خلفته مختلف التراكبات المتلاحقة، والإسهامات التي حاولت بناء نسق شامل عالمي للمجتمع المدني عن طريق مبادئ وخصائص مشتركة، والتركيز على المجتمع المدني أساس للنظام الديمقراطي ومعيّاراً لصفة الديمقراطية التشاركية التي تنطلق من ثنائية الدولة والمجتمع المدني.

المجتمع المدني العالمي بعبارة بسيطة هو تلك التنظيمات التطوعية الإرادية غير الحكومية التي تنشط عبر الحدود، وتتصد لقضايا ذات طبيعة عالمية مثل حقوق الإنسان، يكتسب وجوده من نشاط مكوناته على الصعيد العالمي والمحلي. يتكون من مجموعة مكونات أهمها المنظمات غير الحكومية الندوات والمتلقيات العالمية، الجامعات، مراكز الدراسات والبحوث، وسائل الإعلام المجتمعات المدنية المحلية، التي تلتزم بمبادئ ومكونات أخرى هذه المبادئ هي: الحرية، التضامن، التسامح، التنوع والديمقراطية، إضافة إلى مجموعة خصائص تتعلق بالاستقلالية والمؤسسية مثلاً.

للمجتمع المدني العالمي تأثير قوي على السياسات العامة بفعل نشاطاته المتمثلة في جمع المعلومات والبيانات، ثم إصدار التقارير، وليس بالغريب هذا التأثير إذ أن المنظمات غير الحكومية الكبرى تملك القوة الكافية للضغط على الحكومات وإلزامها بقبول المجتمع المدني ومؤسساته شريكاً ومجسداً في صياغة السياسة العامة.

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن المجتمع المدني العالمي يعد واحداً من أكثر الفواعل غير رسمية تأثيراً على السياسات العامة للدول.

- المجتمع المدني العالمي يؤدي مجموعة من المهام للقيام بأدوار متقدمة في مجال إصلاح السياسات العامة للدول.
- بالرغم من الجهود التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني العالمي، إلا أنها في كثير من الأحيان تقوم بمبادرات تعتبر محاولة لخرق مجال لها السيادة الوطنية للدول.
- وبناء على ما سبق نورد في نهاية هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تساعد على تطوير من فعالية المجتمع المدني العالمي:
- يجب يقوم المجتمع المدني العالمي بالعمل على التغيير من التصور الذي علق بأذهان الكثير من شعوب العالم حول دوره، وذلك بممارسة نشاطه بعيدا عن مصالح القوى الكبرى.
- يجب أن يراعي المجتمع المدني العالمي الخلاف المفهوماتي بين ثقافة الدول وثقافات شعوب العالم المختلفة.
- وضع نصوص قانونية تنظم طرق ممارسة منظمات المجتمع المدني العالمي لنشاطه في إقليم الدولة ومنعها من أي عمل مباشر يمثل تهديد مباشر لسيادتها الوطنية.
- العمل وفق منطق المشاركة والاقتناع والتشاور لتفعيل وترقية السياسات العامة المحلية للدول.

4. قائمة المراجع

- أولا: باللغة العربية

- أدهم عدنان طويل. (26 03, 2015). المجتمع المدني وصنع السياسات، الخدمات الاجتماعية نموذجا مجلة دنيا الوطن. تاريخ الاسترداد 24 09, 2024، من <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/361258.Html>
- أديب محمد جاسم الحمادي. (د.س.ن). مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة. مصر، الإمارات: دار الكتب القانونية ودار الشتات للنشر والبرمجيات.
- حسام شحادة. (2015). المجتمع المدني. دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع.
- رابع حسن زيدان. (2005). مفهوم المجتمع المدني العالمي. مجلة الحوار المتمدن، ص 09 - 10.
- سعيد الصديقي. (2008). الدولة في عالم متغير، الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- سمير أمين وآخرون. (2004). العولمة والنظام الدولي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- صالح زياتي وحجيج أمال. (2010). إشكالية تفعيل المنظمات غير الرسمية في صياغة السياسة العامة في الجزائر. دفاتر السياسة والقانون، 4.
- كامل مهنا. (د.س.ن). دور المجتمع المدني في السياسات العامة. ورقة بحث قدمت في اللقاء الإقليمي حول تأثير المجتمع المدني في السياسة العامة اللبنانية، (صفحة 08). بيروت لبنان.
- محمد الفتاح عبد الوهاب العتيبي. (31 07, 2009). مجلة الحوار المتمدن. تاريخ الاسترداد 20 09, 2024، من <http://www.alhewar.org/debat/showart.asp?aid>
- محمد شلبي. (1979). التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات. الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- منير مباركية. (04, 2001). علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر. مجلة دفاتر السياسة والقانون، صفحة 45.
- مولود زايد الطيب. (2010). المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية. د.ب.ن. د.د.ن.
- وسام نعمت إبراهيم السعدي. (2012). المنظمات الدولية غير الحكومية، دراسة مستقبلية في ضوء احكام التنظيم الدولي المعاصر. مصر: دار الكتب القانونية.

ثانيا: باللغة الاجنبية

- Leaster M Salamon and others. (2000). *Social origins of civil society, An Overview*. USA: working papers of the Johns Hopinks comparative nonprofit sector project.
- Jan Aart Scholte, ,. (1999). *Global civil society changing of the world*. University of warwich: CSGRworkingpaper.
- Kean, J. (2003). *Global Civil societ*. Cambridge: Cambridgeuniversitypress..
- Santos, V. M. (2006). *Global civil society; the rise of a new global actor*. portugal: Universida detecnica de lisbona.